

ثالثاً- إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية للجمهور

١-٣ يجب الالتزام عند عرض ونشر بيانات البنك المركزي، بمعايير شمول البيانات وانتظامها وحدثتها وإتاحتها للجمهور، بما يتفق مع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

التفسير والحديثات

يجب أن يسترشد البنك المركزي، عند إفصاحه عن البيانات الاقتصادية والمالية، بمعايير صندوق النقد الدولي لنشر البيانات، وهما المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات.^{٧٨} والواقع أن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات يسمحان بإتاحة بيانات حديثة وشاملة، ويساعدان البلدان الأعضاء على تحسين جودة بياناتها الإحصائية وصحتها ودقتها. ويغطي المعيار الخاص لنشر البيانات، في إطار الاقتصاد الوطني، البيانات الإحصائية عن القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي والقطاعات الخارجية. كما يشمل النظام العام لنشر البيانات كل ما سبق بالإضافة إلى البيانات الاجتماعية والديموغرافية، ويقوم بالتركيز بوجه خاص على تحسين نوعية البيانات ورفع كفاءتها. ويتضمن الإطار رقم ٢-٢ والإطار رقم ٢-٣ معلومات عن خلفية تطوير المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات وما أسفرت عنه التجربة المتعلقة بهما.

وينطوي الالتزام بمعايير الصندوق على اتباع ممارسات إحصائية جيدة، وهو يسهل إيلاغ معلومات شاملة وأكثر وثوقاً إلى الأسواق المالية والجمهور العام والمسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية والمالية. والواقع أن المعلومات المتاحة استناداً إلى معايير الصندوق الخاصة بنشر البيانات تتيح للمشاركين في السوق مقارنة هذه المعلومات بمعايير متفق عليها ومقبولة دولياً، مما يؤدي إلى تقييم أفضل لتدابير السياسات، وبالتالي إلى قرارات إقراض واستثمار قائمة على معلومات موثوق بها. ويستفيد المسؤولون عن صنع السياسات من هذه البيانات المنشورة ليتبعوا سياسات سليمة ومتطابقة على صعيد الاقتصاد الكلي. وبالتالي، يتوقع من المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات تعزيز إتاحة الإحصاءات الحديثة والشاملة، وبالتالي الإسهام في اتباع سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي. ومن جهة أخرى، يتوقع من المعيار الخاص لنشر البيانات أن يسهم في تحسين عمل الأسواق المالية.

^{٧٨} انظر: dsbb.imf.org. وللمعيارين أهداف مختلفة. فالمعيار الخاص لنشر البيانات يستهدف تحديد المعايير، في حين أن النظام العام لنشر البيانات يستخدم بصفة أساسية كأداة لتطوير البيانات.

الإطار رقم ٢ - ٢: خلفية تطوير المعيار الخاص لنشر البيانات والتجربة الخاصة به

- كان المعيار الخاص لنشر البيانات مبادرة مبكرة قام بها صندوق النقد الدولي لوضع معايير البيانات الإحصائية. ويرجع منشأ المعيار الخاص لنشر البيانات إلى أحداث الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ التي أبرزت أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه قصور المعلومات في الإسهام في حدوث اضطرابات في الأسواق. وعلى أثر مشاورات واسعة النطاق بين صندوق النقد الدولي ومستخدمي البيانات الإحصائية ومنتجبيها، واستنادا إلى حصيلة هذه المشاورات، أنشأ الصندوق المعيار الخاص لنشر البيانات في مارس/آذار ١٩٩٦. ويشمل هذا الأخير أربعة مجالات رئيسية للممارسات الإحصائية: البيانات الإحصائية (مع شمولها وانتظامها وحدائتها)، وإتاحة الوصول إليها وصحتها وجودتها.
- تم تصميم المعيار الخاص لنشر البيانات بوصفه يقدم، على أساس طوعي، مجموعة من معايير نشر البيانات الإحصائية. وهو يمثل جهدا لوضع معايير قياسية للممارسات الجيدة، كي تشترك فيه بلدان تتعامل مع الأسواق المالية الدولية أو تسعى إلى التعامل معها. إن للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات طابعا اختياريا، غير أن تقيد البلدان المشتركة بهذا المعيار أمر إلزامي. وفي إطار المعيار الخاص، تقدم البلدان المشتركة للجمهور معلومات اقتصادية ومالية أكثر شمولا ووثوقا وحدائتها تصدر في موعدها ويمكن الوصول إليها. ولم يكن من المتوقع أن يكون المعيار الخاص لنشر البيانات وسيلة لمنع نشوء الأزمات الاقتصادية. فالاضطرابات التي حدثت في آسيا سنة ١٩٩٧ قد أبرزت بشكل أقوى مما مضى دور فجوات المعلومات، كما دعت إلى إجراء التحسينات اللازمة. ومن الأساسي، بنوع خاص، إدخال تحسينات على مواصفات البيانات الخاصة بالاحتياطي الدولي والدين الخارجي.
- كان المعيار الخاص لنشر البيانات، خلال السنوات الأربع التي تلت اعتماده، حافزا على نشر قدر كبير من البيانات الإحصائية. وفي نهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٠، بلغ عدد المشتركين ٤٧ بلدا، من بينها البلدان الصناعية الكبرى وكثير من بلدان الأسواق المالية الناشئة. ونظرا لمجموعة البلدان المستهدفة، أي التي تشارك في الأسواق المالية الدولية أو تسعى للمشاركة فيها، فمعدل الاشتراك مرتفع ويتفق مع التوقعات السائدة عند إنشاء المعيار الخاص. وقد شجع هذا الأخير البلدان المشتركة على اعتماد تحسينات واسعة النطاق في ممارساتها الإحصائية، كي تستفيد منها سائر البلدان والمجتمع الدولي. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، افتتح صندوق النقد الدولي، في موقعه على شبكة الإنترنت، اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، التي تتيح الحصول بسهولة على معلومات عن الممارسات الإحصائية للبلدان المشتركة، أو ما يسمى بالبيانات الوصفية. وكجزء من سياق تطوير المعيار الخاص لنشر البيانات، قام صندوق النقد الدولي بمشاورات واسعة النطاق مع مختلف البلدان ومع وكالات دولية أخرى كما قام بأول تجاربه فيما يتعلق بوثائق المناقشة العامة لمقترحات الصندوق الخاصة بالسياسات الاقتصادية، كما تم استخدام موقع الصندوق على شبكة الإنترنت لبحث المعلومات عن معايير نشر البيانات الإحصائية.
- كان من الواضح أن مستخدمي اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات سوف يستفيدون بقدر أكبر إذا كانت هناك وصلة مباشرة بالبيانات الاقتصادية والمالية الفعلية، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة عن ممارسات نشر البيانات. ولهذا الغاية، أدخل الصندوق في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات وصلات مباشرة إلى مواقع على شاشة الإنترنت الخاصة بالبلدان المشتركة، مع كون البيانات المنشورة في موقع البلد المعني تتفق مع البيانات الموصوفة في اللوحة الإلكترونية. وفي نهاية مايو/أيار ٢٠٠٠، بلغ عدد وصلات العاملة ٢٦ وصلة تربط اللوحة الإلكترونية بمواقع البيانات الإحصائية للبلدان المعنية، كما بلغ عدد البلدان المشتركة التي كان خبراء الصندوق يستعرضون وصلات الخاصة بها ١٦ بلدا. وهناك خمسة بلدان مشتركة لديها مواقع على شبكة الإنترنت تنشر فيها بعض فئات البيانات الإحصائية المذكورة في المعيار الخاص، أو جميع هذه الفئات، ولكن التقدم المحرز في إنشاء صفحة البيانات الوطنية الموجزة كان محدودا. والغاية المنشودة للفترة القادمة متابعة تطوير اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات كوسيلة سهلة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، والممارسات الإحصائية لدى البلدان المشتركة، فضلا عن الحصول على البيانات الاقتصادية والمالية الفعلية.

الإطار رقم ٢ - ٣: النظام العام لنشر البيانات: دور هذا النظام والتجربة ذات الصلة

▪ **أنشئ النظام العام لنشر البيانات الإحصائية في سنة ١٩٩٧ بهدف تشجيع الممارسات الإحصائية السليمة فيما يتعلق بجمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسكانية.** ويستهدف هذا النظام تلبية الحاجات الإحصائية التي برزت نتيجة الطلب المتزايد على مجموعة واسعة من البيانات الاقتصادية والاجتماعية، كي تكون هذه الإحصاءات أساساً لمهمة إدارة الاقتصاد الكلي والحد من الفقر. وبواسطة النظام العام لنشر البيانات، تلتزم البلدان الأعضاء طوعاً بالقيام، على المدى الطويل، بتحسين جودة البيانات المنتجة والمنشورة بواسطة أنظمتها الإحصائية، بغية تلبية الحاجة إلى البيانات الإحصائية اللازمة للتحليل الاقتصادي وصنع السياسات الاقتصادية. إن البلدان المعنية هي التي تحدد الأولويات التي تسعى إليها في إطار خطط تنمية إحصائية تعبر عن محاولة تحقيق تام لأهداف النظام العام لنشر البيانات. علماً بأن هذا الأخير يدرك أن بين البلدان المشتركة اختلافاً من حيث مراحل التطور الإحصائي والقدرة على تحسين الأنظمة الإحصائية بشكل تدريجي. وبالتالي، لا يتصف النظام العام بطابع إلزامي، نظراً لتركيزه على تطوير الأنظمة الإحصائية على المدى الطويل. ولكنه يؤمن مرونة التنفيذ في البلدان المعنية وعبر مختلف البلدان. ويساند صندوق النقد الدولي هذه الجهود بتقديم مساعدته الفنية، فضلاً عن حفز المساعدة من مصادر أخرى في مجالات لا يقدم فيها الصندوق مساعدة فنية. والجدير بالذكر أن توصيات النظام العام لنشر البيانات وأهدافه تتفق مع "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

▪ **يتناول النظام العام لنشر البيانات ثلاثة مجالات رئيسية: شمولية البيانات الإحصائية الواجب جمعها، ومنها ما يتعلق بجودة هذه البيانات؛ وخطط تطوير النظم الإحصائية؛ ونشر البيانات الإحصائية.** إن هذه المجالات ذات الأولوية تشكل معاً أساساً متيناً يرتكز عليه تصميم السياسات على المدى الطويل. والهدف الأساسي الذي ينطوي عليه عنصر الجودة في النظام العام لنشر البيانات هو التأكد من أن النظم الإحصائية يتم تصميمها وصيانتها بوسائل تنتج إنتاج ونشر البيانات الإحصائية وفق المبادئ والممارسات التي تضمن معايير عالية الجودة. ويشجع النظام العام لنشر البيانات على تطبيق مبادئ منهجية سليمة، واعتماد ممارسات دقيقة لجمع البيانات، والتقيد بالإجراءات التي تضمن التخصص المهني الموضوعي. ولا تحتل الحدائق أولوية متقدمة في النظام العام لنشر البيانات، لأن هذا الأخير يركز بالأحرى على بناء القدرة على تقديم بيانات عالية المستوى إلى أقصى حد ممكن. **وتركز خطط التطوير في النظام العام لنشر البيانات على النظر إلى النظام الإحصائي ككل.** وتوجد في هذه الخطط ثلاثة عناصر: (أ) تشخيص الوضع الراهن ووضع رؤية استراتيجية للاتجاهات المقبلة؛ (ب) وضع خطة عمل مفصلة تحدد جميع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ (ج) متابعة التقدم المحرز في إطار هذه الخطط. أما **نشر البيانات الإحصائية فهو الهدف النهائي لأي نظام إحصائي.** وبالتالي، يعلق النظام العام لنشر البيانات أهمية خاصة على الإجراءات التي تستخدم لنشر الإحصاءات. ومن المجالات الرئيسية التي يتم التركيز عليها اختيار طرق نشر فعالة وغير متحيزة.

▪ وخلال المرحلة الأولى لتنفيذ النظام العام لنشر البيانات (السنوات ١٩٩٨-١٩٩٩ و ١٩٩٩-٢٠٠٠)، كان التركيز على التعليم والتدريب عن طريق ندوات دراسية إقليمية، وعلى العمل مع البلدان المشتركة في المشروع التجريبي. والواقع أنه كانت للمرحلة الأولى آثار مهمة. فقد أبلغ ٦٢ بلداً إلى صندوق النقد الدولي أنها عينت منسفاً للنظام العام لنشر البيانات ليعمل كوسيط رئيسي مع خبراء الصندوق بشأن النظام العام لنشر البيانات. وقد وافق ١٣ بلداً على الاشتراك في المشروع التجريبي. وقد أبلغ، أيضاً ٢٢ بلداً إضافياً إلى الصندوق، بصورة رسمية، رغبتها في الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات.

التطبيق

مع أن الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات يتم على أساس طوعي، فقد اشترك فيه ٤٧ بلدا (ومنها جميع بلدان مجموعة العشرة و٢٦ بلدا من بلدان الأسواق المالية الناشئة)، وقد تعهدت جميعها بالالتزام الكامل بهذا المعيار.

وقد أعلنت البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات عن خططها عن طريق اللوحة الإلكترونية لمعايير النشر التي أنشأها صندوق النقد الدولي والمتاحة في موقعه على شبكة الإنترنت، بغية ضمان الالتزام الكامل بمعايير نشر البيانات. كذلك فإن هذه اللوحة الإلكترونية تزود الجمهور بمعلومات تتعلق بالإعلان مسبقا عن الجدول الزمني لنشر البيانات الإحصائية اللازمة بموجب المعيار الخاص. وتستخدم بلدان عديدة النظام العام لنشر البيانات كإطار للتطوير الإحصائي، وتقوم بإعداد بيانات وصفية لإتاحتها للجمهور في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

اعتبارات التنفيذ

أتاح صندوق النقد الدولي لجميع البلدان المشتركة خيارا مؤقتا يتسم بالمرونة بهدف تسهيل الانتقال إلى الالتزام الكامل بالمعيار الخاص لنشر البيانات، ولكن دون تخفيف المعايير. وتقوم بعض البلدان بجهود مكثفة لإنشاء نظم إحصائية تمكنها من البدء في الالتزام بالمعايير. ومن الناحية العملية، فإن الالتزام الدقيق بالمعيار الخاص لنشر البيانات ينطوي، فيما يتعلق بجميع فئات البيانات، على الالتزام بمعيار الحداثة (التواتر) ومعيار الانتظام (التأخر الزمني)، علما بأن هذين المعيارين ينطبقان على مختلف فئات البيانات. أما تنفيذ النظام العام لنشر البيانات فيطلب تقييم الممارسات الراهنة فيما يتعلق بجمع البيانات ونشرها، مع تصميم خطط لتحسين هذه الممارسات.

٢-٣ على البنك المركزي أن يفصح للجمهور عن ميزانيته العمومية وفق جدول زمني يعلن عنه مسبقاً وأن يفصح أيضاً، بعد فاصل زمني محدد سلفاً، عن معلومات مختارة بشأن معاملاته الكلية في السوق.

التفسير والحيثيات

على البنك المركزي أن يقدم، على أساس منتظم وفي أوقات محددة، بياناً مالياً عن أصوله وخصومه يعكس مركزه المالي. واستناداً إلى معايير انتقائية ومع فاصل زمني مناسب، يجب أن تتاح للجمهور العام معلومات عن عمليات البنك المركزي في السوق، بما في ذلك معاملات السوق المفتوحة بالعملتين الوطنية والأجنبية، وعمليات المساعدة المالية الطارئة، والعمليات الخاصة بإدارة احتياطي النقد الأجنبي. وبسبب اعتبارات تتعلق بالسياسة العامة وسرية المعلومات واعتبارات أخرى ذات طابع استراتيجي، يجب أن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات على أساس كلي موحد أو مجمع على أقل تقدير.

إن إفصاح البنك المركزي للجمهور عن ميزانيته العمومية وفق جدول زمني يعلن عنه مسبقاً، فضلاً عن نشر معلومات عن معاملاته الكلية في السوق، أمر يؤدي إلى تشجيع المساءلة، ودعم التنظيم والإدارة الجيدة والشفافية، كما يوطد مصداقية عمليات البنك في السوق ويشرح كيفية استخدام موارده. أما الإفصاح عن معاملاته الكلية في السوق فيساعد على تخفيف شعور السوق بعدم اليقين تجاه عمليات البنك المركزي، كما يتيح للمشاركين في السوق تحديد مدى اتساق وتطابق عمليات البنك المركزي على المدى الطويل.

التطبيق

تقدم جميع البنوك المركزية تقريباً للجمهور معلومات عن معاملاتها الكلية في السوق، وذلك إما في نشرتها الرسمية أو في تقريرها السنوي. أما الفارق الزمني بين هذه المعاملات الكلية في السوق ونشر المعلومات عنها فيتراوح بين النشر اليومي والنشر كل خمسة عشر يوماً أو كل شهر. وتنتشر الغالبية العظمى من البنوك المركزية معلوماتها عن طريق وسائل الإعلام وتنتشرها في موقع البنك على شبكة الإنترنت. وتقدم بعض البنوك المركزية معلوماتها عن طريق تقارير مكتوبة ترفع إلى السلطة التشريعية (مثلاً، بنك جورجيا الوطني، بنك إسرائيل، بنك موريشيوس، بنك احتياطي نيوزيلندا).

وينشر بنك احتياطي أستراليا ميزانيته العمومية كل أسبوع بتأخير زمني مدته يومان. ومع أن البنك لا يقدم معلومات عن حجم المعاملات، فهو يقدم يوميا معلومات عن مركز السيولة في السوق ومعلومات أخرى عن عزمه على شراء وبيع أوراق مالية وعن سعر الفائدة الذي يحدده السوق على الإقراض النقدي.

ويستخدم بنك كندا ميزانيته العمومية الأسبوعية لإضافة ملحوظة إلى حساباته تشير إلى القروض الممنوحة لاتحاد المدفوعات الكندي والأوراق المالية التي يتم حيازتها بناء على اتفاقية الشراء وإعادة البيع. وهي الوسيلة التي يستخدمها بنك كندا لتحديد نطاق سعر الفائدة لليلة واحدة. أما المعلومات عن اتفاقات الشراء وإعادة البيع فتنتشر يوميا في صفحة الإنترنت المعنية.^{٧٩}

ويتم الإفصاح بشكل انتقائي عن عمليات السوق التي تقوم بها المنظومة المصرفية الأوروبية من خلال التعليق الأسبوعي للبنك المركزي الأوروبي على الميزانية العمومية الموحدة للمنظومة المصرفية الأوروبية.

وينشر بنك كوريا معلومات عن معاملاته في السوق في موقعه على شبكة الإنترنت بعد حوالي عشرة أسابيع من نهاية الشهر المرجعي. ويقدم، في نشرته الشهرية عن إحصاءات العمليات النقدية والمصرفية، معلومات بعد اثني عشر أسبوعا من نهاية الشهر المرجعي.

وفي الولايات المتحدة، ينشر مجلس الاحتياطي الفيدرالي، على أساس كلي، بيانات إحصائية عن معاملاته في السوق بعد مرور أسبوع واحد من إجراء هذه العمليات. وتنتشر البيانات الإحصائية عن حجم عمليات السوق المفتوحة عن طريق وكالات الأنباء، كما تقدم عنها إحصاءات شهرية مفصلة. أما عمليات التدخل في سوق الصرف خلال فترة ربع السنة فتبلغ إلى وسائل الإعلام خلال الربع التالي، كما توضع في موقع الإنترنت الخالص بالمجلس وتنتشر كل ثلاثة أشهر في النشرة الرسمية لبنك الاحتياطي الفيدرالي *Federal Reserve Bulletin*.

^{٧٩} انظر: www.bank-banque-canada.ca/english/bankrate.htm

١-٢-٣ يجب الإفصاح للجمهور بشكل متواتر، وفق جدول زمني يعلن عنه مسبقاً، عن موجز الميزانية العمومية للبنك المركزي. أما الميزانية العمومية المفصلة فيجب إعدادها وفق معايير محاسبية ملائمة وموثقة بشكل علني، كما يجب نشرها على الأقل مرة في السنة.

التفسير والحيثيات

يجب أن يتضمن إفصاح البنك المركزي عن المعلومات المالية بياناً موجزاً عن أصوله وخصومه. ويجب إتاحة هذه المعلومات للجمهور بشكل دوري، مع فواصل زمنية قصيرة. فضلاً عن ذلك، على البنك المركزي أن يقدم، في إطار ميزانيته العمومية المنشورة، تقريراً منهجياً ومفصلاً عن أوضاعه وأنشطته المالية من خلال الإفصاح عن ميزانيته العمومية. ويجب إعداد هذا البيان المالي على أساس سنوي كحد أدنى، مع الالتزام بمعايير محاسبية عالية المستوى ومتعارف عليها دولياً. وهذا ينطبق على السياسات التي تتفق مع "المعايير المحاسبية الدولية"، كما وضعتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية. وفي حال عدم وجود مثل هذه المعايير يجب اتباع ممارسات كالتالي تتبعها عموماً البنوك المركزية والتي تتفق مع المبادئ الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية. وفي الإطار رقم ٢-٤ عرض موجز لشفافية الممارسات الأساسية الخاصة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات.

التطبيق

يوجب القانون على معظم البنوك المركزية أن تنشر سنوياً ميزانيات عمومية مفصلة ومراجعة. وتنشر بنوك مركزية عديدة، على أساس أسبوعي أو شهري، بياناً موجزاً عن حساباتها (بنك كندا، بنك كوريا، بنك احتياطي نيوزيلندا، بنك تايلند). وتنشر هذه التقارير في الجريدة الرسمية، ونشرة البنك الرسمية، والتقارير السنوية، كما تبلغ إلى وسائل الإعلام وتنشر في موقعه على شبكة الإنترنت. وتقدم معظم البنوك المركزية ميزانيات عمومية مفصلة في تقاريرها السنوية. وتفعل بعض البنوك المركزية ذلك تقيداً بأحكام قانون البنك المركزي، كما ترفع تقريراً مكتوباً إلى السلطة التشريعية (بنك جورجيا الوطني، بنك موريشيوس).

الإطار رقم ٢-٤: مبادئ المحاسبة في البنوك المركزية

تقتضي الشفافية ونشر البنك المركزي للمعلومات المالية الالتزام بمعايير محاسبية ملائمة. ويجب أن تكون بيانات البنك المالية قابلة للاستخدام من جانب أشخاص وهيئات متنوعة، داخل الحكومة وخارجها، أي من جانب البنك المركزي المعني، والحكومة، والبنوك المركزية لبلدان أخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمشاركون في الأسواق المالية.

وفيما يلي بعض الشروط الأساسية لتحقيق هذه الأهداف:

- يجب أن توجد، بناء على إطار تشريعي عام، مجموعة رسمية من السياسات المحاسبية ومن معايير مراجعة الحسابات، بالإضافة إلى وجود وثائق تستعمل كدليل للعمل.
- على المحاسبين ومراجعي الحسابات في البنوك المركزية تطبيق قواعد أكثر تفصيلاً تتفق مع المعايير المعترف بها للمحاسبة والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحسابات، وذلك بغية إعطاء صورة حقيقية وموضوعية عن الأحوال المالية للبنك المركزي.
- يجب أن تركز قواعد المحاسبة المطبقة في البنك المركزي على عدد من المبادئ الأساسية: مبدأ العلاقة الوثيقة، وهو ما يعكس كل البنود التي لها أثر على البيانات؛ مبدأ الحيطة، أي الحاجة إلى التقييم بأقل من سعر التكلفة أو القيمة السوقية؛ مبدأ تغليب الجوهر على الشكل، أي تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، ومعاملة الدخل والنفقات على أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي، استناداً إلى استمرار افتراض قيمة المؤسسة في البقاء بدلاً من قيم تصفيتها.
- يجب أن تشمل البيانات المالية، كحد أدنى، تعليقا أو تقريراً من الرئيس، أو كليهما معاً، بغية إبراز النتائج الرئيسية للعمليات التي تمت خلال السنة، بالإضافة إلى ميزانية عمومية موحدة وبيان مفصل عن الدخل والنفقات، مع معلومات عن توزيع بنود الأرباح والخسائر، وحركة الإيرادات المحتجزة.
- يجب أن تشمل عمليات المحاسبة والمراجعة في البنك المركزي المجالات الأساسية التالية: عمليات النقد الأجنبي، واستثمار الاحتياطي، والأصول الثابتة، والقروض الممنوحة للبنوك المحلية، والأوراق المالية الحكومية، والمخصصات المعتمدة للأصول الضعيفة، والأرباح المحتجزة، والعمليات المنفذة بالوكالة، والرصيد المخزون.
- يجب تقديم حواشي تفصيلية تشرح السياسات المحاسبية وأهم بنود الأرباح والخسائر في الميزانية العمومية. ويجب أن تظهر في البيانات المالية عمليات دعم البنك المركزي للبنوك التجارية.
- تتم مراجعة البيانات المالية للبنك المركزي على يد مراجع خارجي مستقل، وعلى هذا الأخير أن يصرح بأن بيانات البنك المركزي المالية تقدم صورة صادقة وعادلة عن أوضاعه المالية. وإذا تم تعيين وكالة حكومية كمراجع حسابات خارجي، يجب التأكد من أن عملية المراجعة سوف تكون بالفعل مستقلة عن أي تأثير لا داع له، سياسي وغير سياسي.
- إن القيام، بشكل منتظم، بإجراء تبديل دوري لمراجعي حسابات البنك المركزي، هو أمر من شأنه أن يضمن إدخال دم جديد ووسائل مبتكرة على عمليات التقييم المالية.

وتختلف المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية؛ ما بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة، والمبادئ المتعارف عليها في أوروبا، ومعايير محاسبية أخرى محددة على الصعيد الوطني. أما البنوك المركزية الوطنية الداخلة في المنظومة المصرفية الأوروبية فتستخدم قواعد محاسبية يضعها البنك المركزي الأوروبي، وهي تتفق مع القواعد المحاسبية وقواعد الإبلاغ التي يتبعها البنك.

ويقوم بنك احتياطي أستراليا كل يوم جمعة، عن طريق بيان صحفي، بنشر ميزانيته العمومية الموقوفة بتاريخ يوم الأربعاء السابق. وتكون الميزانية العمومية أيضا متاحة للجمهور على شكل نص مطبوع أو إلكتروني. ويقدم البنك مزيدا من التفاصيل كل شهر في نشرته، كما يقدم في تقريره السنوي ميزانية عمومية مفصلة مع بيانات مالية أخرى. وينشر التقرير السنوي في شهر أغسطس/آب أو في مطلع شهر سبتمبر/أيلول من كل سنة، مع ميزانية عمومية موقوفة بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران السابق. وتتم مراجعة مستقلة لهذه الحسابات، تبعا للمعايير المحاسبية المطبقة على المؤسسات المالية في أستراليا، بما فيها معايير الإفصاح عن المعلومات.

وينص قانون بنك إسرائيل على قيام البنك المركزي بنشر ميزانية عمومية موجزة على أساس شهري، وهي تنتشر عمليا مع تأخر زمني يتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع بعد نهاية كل شهر من أشهر السنة التقويمية. وينص قانون البنك على أن الميزانية العمومية السنوية وحساب الأرباح والخسائر يجب نشرهما في موعد لا يتجاوز خمسة أشهر بعد انتهاء السنة المالية للبنك.

وفي الولايات المتحدة، ينشر كل يوم خميس بيان عن الوضع المالي لكل بنك من بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإقليمية الإثني عشر، وهي متاحة للجمهور في مواقع هذه البنوك على شبكة الإنترنت. وترد هذه البيانات أيضا في النشرة الشهرية والتقرير السنوي للبنوك الإقليمية الإثني عشر. أما الميزانية العمومية لنظام الاحتياطي الفيدرالي فتنتشر في التقرير السنوي الذي يصدره مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية، يتقيد مجلس الاحتياطي الفيدرالي بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة والتي تنطبق على كثير من المعاملات التي تشبه ما يتم في القطاع الخاص. وهناك مبادئ محاسبية مستقلة وافق عليها مجلس الاحتياطي تنطبق على المعاملات التي ينفرد بها أي بنك مركزي، وهي مبادئ صادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي وموثقة في دليل المحاسبة المالية الذي يصدره المجلس لاستخدامه في بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية.

٣-٢-٢ يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات النقدية للبنك المركزي، بما في ذلك المبالغ الكلية وشروط إعادة التمويل أو التسهيلات الأخرى (الخاضعة للمحافظة على سرية التعاملات التجارية) وفقا لبرنامج زمني معطن مسبقا.

التفسير والحيثيات

يقوم البنك المركزي عادة، سعيا منه إلى تحقيق أهداف سياسته النقدية، بمجموعة متنوعة من المعاملات القائمة على السوق بهدف التأثير على أوضاع السوق النقدية، أو لتوفير تسهيلات إعادة التمويل في بعض الحالات. ومن الممكن أن تتألف هذه المعاملات من عمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء المقابلة، ومبادلات النقد الأجنبي، وشراء وبيع أذون الخزانة، والبيع والشراء المباشر للأوراق المالية، وشروط الاحتياطي النقدي، وتسهيلات الإقراض الحدي. ويجب أن يتاح للجمهور الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه الأنماط من عمليات السوق بالشكل الصحيح، كبيان يصدر في نشرة البنك الرسمية، أو في الجريدة الرسمية، أو في تقرير عن السوق. ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل منتظم وفي مواعيد معروفة سلفا. وبما أن المعلومات التفصيلية عن الأطراف المناظرة قد تثير مخاوف تتعلق بسرية المعلومات وتعتبر حساسة للسوق، فقد يغطي الإفصاح الجوانب التي تحمي طابع السرية، ومنها على سبيل المثال، مجموع المبالغ ذات الصلة والشروط الخاصة بالأسعار وآجال الاستحقاق والوصول إلى استخدام التسهيل.

ومثل هذا الإفصاح يسهم في إطلاع السوق على عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي. وإذا نشرت تلك المعلومات في أثناء السنة، أو استنادا إلى برنامج منتظم يعلن عنه مسبقا، فيمكن أن تعمل أيضا كأداة تنبيه، مما يساعد على تحسين آلية نقل السياسة النقدية. أما الإفصاح عن شروط إعادة التمويل والتسهيلات الأخرى فمهمته إطلاع الجمهور على وجود عنصر الإعانة في أشكال التمويل تلك.

التطبيق

هناك بنوك مركزية (مثل، بنك إنجلترا، بنك إسرائيل، بنك كوريا، بنك موريشيوس، بنك احتياطي نيوزيلندا، البنك الوطني السويسري) تتيح للجمهور معلومات عن المبالغ الكلية وشروط إعادة تمويل العمليات النقدية التي يقوم بها البنك المركزي. أما تواتر الإفصاح عن المعلومات فيتراوح من اليوم نفسه (بنك إنجلترا)، ويوميا (بنك احتياطي نيوزيلندا)، وأسبوعيا (المنظومة المصرفية الأوروبية، وبنك كازاخستان المركزي)، وشهريا (بنك كوريا). والبنوك المركزية التي تفصح عن المبالغ الكلية لا تقدم عادة معلومات عن شروط إعادة التمويل وشروط التسهيلات

الأخرى التي يقدمها البنك. أما شكل الإفصاح فيتراوح بين تقارير مكتوبة ترفع إلى السلطة التشريعية، ونشرات رسمية، ومراجعات شهرية، وتقارير سنوية، والنشر في موقع البنك على شبكة الإنترنت.

ويقدم بنك إسرائيل، مرة في الشهر، معلومات عن القروض أو الودائع التي يعرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عن طريق المزاد العلني، وذلك في إطار الخطة النقدية المنشورة الخاصة بالفترة التالية.

ويعلن بنك نيجارا، ماليزيا يوميا مجموع السيولة النقدية المتوقعة في الجهاز المصرفي عن طريق صفحة إعلانات البنك المركزي عبر وكالتي رويتر وبلومبورغ للأخبار. ويقوم البنك بعملياته في السوق من خلال عطاءات السوق النقدية، كما يعلن عن نتائج هذه العطاءات بشكل متزامن عن طريق صفحة الإعلانات المذكورة.

وفي الولايات المتحدة، يقدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي معلومات عن حجم عملياته في السوق المفتوحة إلى وكالات الأنباء، كما يقدم معلومات مفصلة في نشرته الشهرية. وترد أيضا في نشرة المجلس الشهرية معلومات عن مستويات يوم الأربعاء والمتوسطات الأسبوعية للتعديل والائتمان الموسمي والممدد (عمليات الاقتراض من تسهيل "شباك" الخصم). ويتم أيضا نشر معاملات السوق المفتوحة حسب نوع وأجل الاستحقاق والشهر في التقرير السنوي، بالإضافة إلى مراجعة رسوم سعر الخصم.

٣-٢-٣ على البنك المركزي أن يقوم، بما يتماشى مع سرية وخصوصية المعلومات عن المؤسسات، بالإفصاح للجمهور عن معلومات كلية عن المساندة المالية الطارئة التي يقدمها، وذلك من خلال بيان مناسب ينشره البنك المركزي عندما لا يسبب هذا الإفصاح إضرارا بالاستقرار المالي.

التفسير والحيثيات

إن عمليات المساندة المالية الطارئة، المعنية أساسا بتقديم تمويل للبنوك المتعثرة وكذلك في الحالات التي يلوح فيها خطر حدوث ضغوط شديدة على السيولة، هي عمليات تنفذ على أساس استثنائي. ولذلك فهي تختلف عموما عن العمليات القصيرة والمتوسطة الأجل التي يقوم بها البنك المركزي لتلبية حاجات البنوك إلى السيولة عن طريق إعادة التمويل وتسهيلات الخصم. وعلى البنك المركزي أن يفصح عن معلومات كلية عن التسهيلات الائتمانية

الطارئة، مع ممارسة حسن التقدير في توقيت وطبيعة المعلومات المفصح عنها، وإعطاء الاهتمام الواجب لدواعي القلق الخاصة باستقرار الأسواق المالية، وسرية المعلومات والخطر المعنوي.

ويعزز هذا الإفصاح فعالية السياسة النقدية والمساعدة عن استخدام الأموال العامة. ومن الممكن للإفصاح الموثق على نحو صحيح عن عمليات الإفراض الطارئ أن يؤكد للمشاركين في السوق قدرة البنك المركزي وعزمه على مواجهة الطوارئ المالية التي يتعرض لها النظام المالي والتي تستطيع التأثير على استقراره ككل. ومن الممكن أن تشمل المعلومات المبلغ عنها المبالغ والأجال، وتطورات المتابعة، والمبالغ المستحقة القائمة، ومدفوعات السداد. والإفصاح بأثر رجعي يتيح تعزيز مصداقية البنك المركزي، إذ تتم طمأننة الأسواق بأن البنك المركزي عازم وقادر على القيام بدوره في الحالات الطارئة، وأنه يفعل ذلك بأسلوب يتسم بالقدرة على تحمل المسؤولية. وبما أن المساندة المالية الطارئة تقدم بأموال عامة، فإن الممارسات الجيدة للإدارة تقتضي الإفصاح عن استخدام هذه الأموال. كذلك من الممكن للإفصاح العام عن المساعدة المالية الطارئة أن يحد من احتمال المحاباة أو تصور وجودها لصالح مؤسسات معينة.

التطبيق

توجد عموماً ثلاثة أنواع من البنوك المركزية فيما يتعلق بتقديم معلومات كلية عن المساندة المالية الطارئة. ففي عدد منها تقضي سياسة البنك المركزي بعدم تقديم مساندة مالية طارئة، إذ تقوم بهذا الدور إحدى الوزارات كوزارة المالية.^{٨٠} وفي عدد كبير من البنوك المركزية تقضي سياسة البنك بعدم الإفصاح عن أية معلومات عما تقدمه من مساندة مالية طارئة. وثمة فئة ثالثة من البنوك المركزية التي تفصح بأساليب مختلفة عن عمليات المساندة المالية الطارئة التي تقدمها وعن مختلف جوانب هذه العمليات. فهناك معلومات محدودة عن هذه المساندة تظهر، أولاً، في الميزانية العمومية للبنك المركزي ثم تظهر لاحقاً بمزيد من التفصيل في تقريره السنوي. وهناك عدد قليل من البنوك المركزية التي يشترط عليها القانون الإبلاغ عن مثل هذه المعاملات إلى السلطة التشريعية (بنك جورجيا الوطني، بنك كوريا، بنك نيجيريا المركزي، بنك ترينيداد وتوباغو المركزي). والواقع أن الإفصاح عن معلومات المساعدات المالية الطارئة التي تقدمها البنوك المركزية يتم، في حالات عديدة، خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم المساندة المالية إلى تاريخ الإفصاح عنها (بنك جورجيا الوطني، بنك كوريا، بنك

^{٨٠} في بولندا، بإمكان وزارة المالية أن تسهم في المساندة المالية الطارئة بإعادة جدولة أو شطب الالتزامات الضريبية. ووزير المالية ملزم بإعلان أسماء الشركات التي منحت دعماً هاماً بهذه الوسيلة. وتذكر في ميزانية الحكومة مبالغ تلك المساندة المالية الطارئة. انظر أيضاً الفقرة الفرعية ١-٢ و الفقرة الفرعية ١-٣ من ميثاق صندوق النقد الدولي

للممارسات الجيدة لشفافية المالية العامة (www.imf.org/external/np/fad/trans/code.htm)

موريشيوس، بنك نيجيريا المركزي)، كما قد تتراوح هذه المدة من ستة أشهر إلى سنة. وقد يختلف شكل الإفصاح ولكنه يتم، في معظم الحالات، عن طريق نشرة البنك الرسمية، والبيانات الصحفية من خلال وسائل الإعلام، والموقع على شبكة الإنترنت، والمطبوعات ضمن التقارير السنوية.

وفي بنك كندا، تتم المساندة المالية الطارئة في شكل قروض تظهر في الأرقام الكلية للميزانية العمومية التي تنشر على أساس أسبوعي. والبنك التجاري المقترض ملزم بنشر ميزانيته العمومية في نهاية الشهر. فإذا كان القرض ما زال قائماً ستظهر عندئذ تفاصيل المساندة بوضوح.

وفي إستونيا، نظراً للنظام النقدي القائم على وجود مجلس للعملة، نجد أن الائتمان الطارئ الذي يمكن لبنك إستونيا منحه للبنوك التجارية محدود بمقدار فائض الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي يفوق تغطية مجلس العملة. ولا يمنح الائتمان الطارئ إلا في حال وجود خطر يهدد استقرار الجهاز المصرفي، وهو مقيد بعقد اتفاق خاص بين البنك المعني وبنك إستونيا. والواقع أن الحالات التي قدمت فيها مثل هذه المساندة حالات نادرة يعود معظمها إلى النصف الأول من التسعينات. وفي معظم الحالات، كانت المساندة تتم إما في شكل استثمار في رأس المال أو في شكل ضمانات. غير أن البنك المركزي يستهدف الحد من ملكيته في الجهاز المصرفي. وفي مثل هذه الحالات، يتم، مباشرة بعد الحدث، إصدار نشرة صحفية تقدم معلومات عن الحثيات ومبالغ القروض. وينشر التقرير السنوي هوامش تفسيرية في الحاشية للبيانات المالية تظهر فيها معلومات عن مبالغ القروض وتفسير موجز لهذه القروض، بالإضافة إلى مساهمات بنك إستونيا في رأس المال والضمانات الممنوحة.^{٨١} ويتم أيضاً نشر مجموع مبالغ هذه القروض في الميزانية العمومية الشهرية، ولكن دون تفسيرات إضافية.

وقد تم نشر تفاصيل قرض منحه بنك آيسلندا المركزي إلى بنك وطني تملكه الدولة بعد فترة قصيرة من تقديم المساندة. فقد منح هذا القرض بضمانة إضافية لمدة خمس سنوات بسعر الفائدة السائد في السوق، كما أصدرت السلطات بيانا صحفيا عن تفاصيل المعاملة بعد فترة قصيرة من تقديم المساندة.

ويفصح بنك اليابان عن مجموع مبالغ "القروض الخاصة" (بما في ذلك القروض غير الممنوحة بضمانات إضافية، علماً بأن البنك لا يستخدم عبارة "قروض المساندة الطارئة") طبقاً للمادة ٣٨ من قانون بنك اليابان، وذلك في "جدول البيانات المالية" (وثيقة إفصاح مهمتها تكميل البيانات المالية). ويعلن البنك، على أساس شهري، مجموع مبالغ القروض الخاصة، المحسوب في نهاية الشهر السابق، كما يفصح عن مخصصات مواجهة الخسائر التي يقوم برصدها مقابل القروض الخاصة التي يمنحها للبنوك. وعند تقديم قروض خاصة، يعلن البنك في توقيت مناسب،

^{٨١} انظر: www.ee/epbe/1998/eng/notes.html

من خلال بيان صحفي، اسم المؤسسة وشروط وآجال هذه القروض. ومن جهة أخرى، يعلن بنك اليابان عن مدفوعات سداد القروض الخاصة بعد أن يتم سدادها بالكامل. أما تقرير البنك السنوي فينشر معلومات مفصلة عن القروض الخاصة، بما في ذلك المبلغ والشروط والآجال واسم المؤسسة ومدفوعات السداد.

وفي حالة بنك ريكسبنك السويدي، فإن الإفصاح عن المساندة المالية الطارئة، بالرغم من عدم وجود قواعد محددة لذلك الإفصاح، يخضع للأحكام العامة للقانون السويدي الخاص بإطلاع الجمهور على السجلات الرسمية، ولكن ضمن حدود ينص عليها "قانون السرية". وبالتالي، هناك ميل عام إلى الإفصاح عن المعلومات، على أن ينسجم مع سرية وخصوصية المعلومات عن المؤسسات، مع الأخذ في الاعتبار آثار الإفصاح على الاستقرار المالي بصورة عامة. وعندما يمنح البنك مساندة مالية طارئة يتم ذلك بدافع من اعتبارات لا تتصل بتأمين السيولة لأغراض تسيير السياسة النقدية. فالمساندة المالية الطارئة، وفقا لتعريفها، تمنح في ظروف استثنائية، وقد تتخذ أشكالا متنوعة. ويتم عادة إصدار بيانات صحفية تحتوي على تفاصيل قليلة عن الآجال والمبالغ. والوسيلة الرئيسية للقيام لاحقا بتقديم معلومات أكثر تفصيلا هي التقرير السنوي، بالإضافة إلى المقالات في "نشرة ريكسبنك الربع سنوية"، والخطب والإفادات من جانب كبار المسؤولين في البنك المركزي. ويتوقف الفاصل الزمني عادة على وقت منح المساعدة خلال السنة.^{٨٢}

إن البنك الوطني السويسري مخول بتقديم مساعدة مالية طارئة إلى البنوك في ظروف استثنائية. ولكن لم يقدم البنك الوطني السويسري مساعدة مالية طارئة بحجم كبير سوى مرة واحدة عام ١٩٩٧. وفي ذلك الحين، تم الإفصاح عن المبلغ واسم البنك وشروط اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود بين الطرفين. (لم يتم عمليا تقديم أموال، لأن مجرد الإعلان عن تدبير المساندة الطارئة كان كافيا لمنع التزاحم على السحب من البنك).^{٨٣}

^{٨٢} انظر: www.riksbank.se قدم ريكسبنك مساندة مالية طارئة لآخر مرة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢. فقد قام البنك حينذاك بتقديم سيولة على نطاق واسع نسبيا وبأسعار فائدة أدنى من سعر الفائدة الحدي الذي كان مرتفعا بشكل استثنائي في ذلك الوقت. وقد فعل البنك ذلك بشروط عادية للسداد، لكنه لم يمنح تلك المساعدة لبنوك كانت تعتبر أنها تواجه مشكلات إعسار مالي. وكان في استطاعة الجهاز المصرفي أن يحصل على سيولة غير محدودة بالسحب من حساباته من البنك المركزي. ولكن لم يشترط توفير ضمانات إضافية. ومن أجل تعويض الخسارة في خطوط الائتمان الخارجية، قام ريكسبنك مؤقتا بإيداع مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي في البنوك السويدية بشروط السوق. وتم، على نطاق واسع، الإعلان عن التدابير التي اتخذت من خلال بيانات صحفية. ثم اتخذت تدابير أخرى وأصدرت الحكومة بعد ذلك ضمانا عاما يغطي جميع التزامات البنوك. ولقد قدم التقرير السنوي لسنة ١٩٩٢ استعراضا عاما للمساعدة الطارئة، في حين غطت البيانات الصحفية التدابير المحددة التي تم اتخاذها. وقد تم الإفصاح عن المبلغ الكلي للمساعدة المقدمة فعلا، كما قدمت معلومات عن شروط وآجال ومدفوعات سداد المساندة المالية. ولكن المعلومات المنشورة لم تذكر أسماء المؤسسات التي تلقت تلك المساعدة الطارئة.

^{٨٣} انظر: www.snb.ch

وفي المملكة المتحدة، يعلن بنك إنجلترا عن وجود إقراض طارئ عندما تزول ضرورة المحافظة على سرية المعلومات، مع الاحتفاظ لنفسه بحق عدم الإفصاح. ويتم تفسير هذه السياسة في قسم السياسات المحاسبية الوارد ضمن ملحوظات البيان المالي الذي تعده إدارة البنوك. كذلك فإن القسم المعنون "قواعد قيد التصفية" في تقرير بنك إنجلترا السنوي يفصح عن أوضاع البنوك المتعثرة ماليا التي قام بوضع يده عليها، مع ذكر أسمائها ومجموع المبالغ المستثمرة فيها. كما يفصح بنك إنجلترا عن مجموع مخصصات تغطية خسائر القروض الممنوحة للبنوك، وهذا يعني واقعا أن المعلومات العامة الواردة عن المساندة المالية التي يقدمها البنك هي معلومات جزئية.

اعتبارات التنفيذ

قد تفضل البنوك المركزية الإبقاء على بعض الغموض البناء ليحيط باحتمال تقديم المساندة المالية الطارئة، خصوصا إذا كانت هذه المساندة موجهة إلى مؤسسة مالية معينة. فمن الممكن لموقف كهذا أن يخفف من وطأة مشكلة الخطر المعنوي، لأن المؤسسات المالية سوف تقلل من تعرضها للمخاطر إذا كانت غير متأكدة من تلقي مساندة طارئة. ولكن المبالغة في القلق على استقرار الجهاز المصرفي، يؤدي إلى نشر معلومات غير كاملة في توقيت غير مناسب، ومن ثم قد يشعل المضاربة في السوق ويعرض استقراره للخطر.

٣-٢-٤ يجب الإفصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بأصول البلد من احتياطات الصرف الأجنبي وعن خصوم والتزامات السلطات النقدية، وفق جدول زمني معلن مسبقا. بما يتفق مع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

التفسير والحيثيات

يجب الإبلاغ عن أصول البلد من العملات الأجنبية وعن الطلب على هذه الموارد الناجم عن مختلف الخصوم والالتزامات التي تتحملها السلطات النقدية بالعملة الأجنبية. ويجب القيام، في مواعيد محددة، بالإبلاغ عن مثل هذه البيانات للجمهور والمؤسسات المعنية، وأن يتم ذلك طبقا للمواصفات التي نص عليها صندوق النقد الدولي في معايير نشر البيانات عن الاحتياطي الدولي، أي وفق الاستمارة النموذجية (استمارة العينة) للمعيار الخاص لنشر البيانات.^{٨٤} وتقدم الاستمارة النموذجية للمعيار الخاص لنشر البيانات، الخاصة بالاحتياطي الدولي وسيولة العملة

^{٨٤} انظر: dsbb.imf.org/guide.htm

الأجنبية، معلومات عن مبالغ أصول الاحتياطي وتكوينها، والأصول الأجنبية الأخرى التي يحوزها البنك المركزي والحكومة، والخصوم الأجنبية القصيرة الأجل، والأنشطة ذات الصلة التي يمكنها أن تؤدي إلى الطلب على الاحتياطي.

إن الإفصاح للجمهور بدقة وفي توقيت مناسب عن مركز الاحتياطي الدولي للبلد المعني وعن سيولة النقد الأجنبي أمر يشجع على اتخاذ القرار الواعي في كل من القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى تحسين تشغيل أسواق المال العالمية. أما عدم الإفصاح عن الالتزامات الطارئة وتقديم معلومات غير كافية عن الالتزامات الفعلية والمحتملة للسلطات النقدية والحكومة المركزية فهو أمر قد يؤدي إلى المبالغة في ذكر الأصول الاحتياطية غير المحملة بالديون وإلى إعاقة رصد الطلبات على موارد العملات الأجنبية. وعندما يتم الكشف عن الحقائق المتعلقة بمركز الاحتياطي الفعلي، قد يؤدي ذلك إلى رد فعل حاد مبالغ فيه من جانب المقرضين والمشاركين الآخرين في السوق، مما يسهم في عدم استقرار الأسواق المالية. والواقع أن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات في حينه يتيح للسوق أن يتكيف على نحو تدريجي. كما أنه يعزز أيضا مساءلة السلطات نتيجة لتحسن إطلاع الجمهور على تدابير السياسة المتخذة والتعرض للمخاطر المتصلة بالعملات الأجنبية. ويتيح هذا الإفصاح للمشاركين في السوق تكوين رأي أدق عن أوضاع كل بلد على حدة، مما يؤدي إلى الحد من عدم اليقين وما يقترن به من تقلبات في الأسواق المالية.

التطبيق

تقوم بنوك مركزية كثيرة بالإفصاح عن المعلومات بشأن أصول البلد وخصومه والتزاماته بالنقد الأجنبي، من خلال التقارير الواردة في نشرة البنك المركزي الرسمية وتقريره السنوي. وكما يدعو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن ٤١ بلدا من البلدان السبعة والأربعين المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات قد بدأت، منذ ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٠، بنشر بيانات عن الاستثمارات النموذجية الخاصة بالاحتياطي الدولي وسيولة العملات الأجنبية.^{٨٥} وكما يتبين من استعراض مبدئي للاستثمارات النموذجية المنشورة، فقد قدمت معظم البلدان بيانات إحصائية شاملة عن احتياطياتها الدولية والبنود ذات الصلة. وكما هو مطلوب في الاستثمارات النموذجية للبيانات، تنشر معظم البلدان بيانات إحصائية تشمل السلطات النقدية والحكومة المركزية. وتظهر في هذه البيانات موارد السلطات السائلة من النقد الأجنبي (تشمل الأصول الاحتياطية الرسمية وسائر أصول العملة الأجنبية)، والتزاماتها الصافية بالعملات الأجنبية على المدى القصير (ومنها الالتزامات الناجمة عن خصوم بالعملات الأجنبية، ومراكز المشتقات المالية، وغير ذلك من الالتزامات)، بالإضافة إلى الالتزامات

^{٨٥} انظر: dsbb.imf.org/ediscird.htm

القصيرة الأجل الطارئة بالعملة الأجنبية. كذلك تظهر معلومات إضافية مفصلة في معظم الاستثمارات النموذجية لمعظم البلدان. وقد اختارت جميع البلدان شبكة الإنترنت كوسيلة للنشر، مع وضع بيانات الاستثمار النموذجية في موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت، أو في الموقع الخاص بوزارة المالية، الموصول باللوحة الإلكترونية لنشر البيانات في صندوق النقد الدولي، علماً بأن هذه اللوحة متاحة لاطلاع الجمهور العام.^{٨٦} وتقدم أيضاً بعض البنوك المركزية معلوماتها من خلال تقارير مكتوبة ترفع إلى السلطة التشريعية (بنك احتياطي أستراليا، بنك جورجيا الوطني، بنك ترينيداد وتوباغو المركزي).

وتكتفي بعض البنوك المركزية بنشر معلومات عن الأصول الاحتياطية الإجمالية بالنقد الأجنبي (بنك البرازيل المركزي، بنك كوستاريكا، بنك كوريا)، في حين تكتفي بنوك مركزية أخرى بنشر معلومات عن الأصول والخصوم الإجمالية بالنقد الأجنبي (بنك جمهورية هايتي، بنك نيوزيلندا المركزي).

ويتراوح البرنامج الزمني لنشر مثل هذه المعلومات ما بين الإبلاغ عن الأصول بالنقد الأجنبي يوميا (بنك الأرجنتين المركزي، بنك بيرو المركزي) مع فارق زمني مدته يوم واحد وبين الإبلاغ عنها مرتين في الشهر (بنك شيلي المركزي، بنك كوريا المركزي) والإبلاغ عن الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي على أساس شهري (بنك إنجلترا). أما البنك المركزي الأوروبي فقد انتقل إلى تطبيق الإبلاغ الشهري عن الخصوم والالتزامات بالنقد الأجنبي المستحقة على المنظومة المصرفية الأوروبية.^{٨٧} وينشر بنك كندا، في موقعه على شبكة الإنترنت، معلومات عن الاحتياطيات والالتزامات بالنقد الأجنبي أربع مرات في الشهر. وفضلاً عن ذلك، تنشر وزارة المالية الكندية بيانات صحفية شهرية تشير فيها إلى الأصول والخصوم والالتزامات بالنقد الأجنبي.

وينشر بنك احتياطي أستراليا، في نشرته الشهرية، معلومات عن المعاملات بالنقد الأجنبي. وفضلاً عن ذلك، يتقيد البنك بمعايير صندوق النقد الدولي الخاصة بالإفصاح عن بيانات الاحتياطي. أما أسباب التدخل في سوق الصرف الأجنبي فهي مشروحة في البيان نصف السنوي حول تسيير السياسة النقدية، وكذلك في التقارير والخطب والتقارير السنوي. ويبلغ البنك بشكل مستقل عن المعاملات التي تقوم بها الحكومة. كما ينشر أيضاً بياناً تفصيلياً عن

^{٨٦} انظر: dsbb.imf.org

^{٨٧} يبين البيان المالي الأسبوعي الذي تنشره المنظومة المصرفية الأوروبية ما يتعلق بحيازات الذهب، والأصول والخصوم بالعملة الأجنبية (غير اليورو) خارج منطقة اليورو، مع تقويمها بمعدلات اليورو. ويبين أحد جداول النشرة الشهرية للبنك المركزي الأوروبي الاحتياطيات الشهرية والأصول ذات الصلة الخاصة بالمنظومة المصرفية الأوروبية. وفي هذا الصدد، يسجل تحفظ مفاده أن البيانات المنشورة لا تتطابق بشكل تام مع البيان المالي الأسبوعي بسبب وجود فروق في نطاق الشمول وتقدير القيمة.

المساهمات في تغيير الاحتياطات، مع التمييز بين تغييرات معاملات السوق وتغييرات تقدير القيمة التي تتم على أساس شهري بفواصل زمني مدته أسبوعان.

اعتبارات التنفيذ

لم تقم بعد ستة من البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات بنشر بيانات الاستثمارات النموذجية. وتشير هذه البلدان إلى وجود مشكلات فنية أو قيود على الموارد كسبب لتأخرها مؤقتاً في تنفيذ خطط الالتزام بالمعايير.

٣-٣ على البنك المركزي أن ينشئ جهازاً لخدمات المعلومات العامة.

التفسير والحيثيات

يعمل جهاز المعلومات العام كمركز لنشر المعلومات عن سياسات وعمليات البنك المركزي، وعن القضايا النقدية والمالية. ويشرح دور البنك المركزي ووظائفه وإطار سياساته العامة وأدائه، ويقوم بتوفير المعلومات ذات الصلة للجمهور.

ويؤدي جهاز المعلومات العام إلى تحسين خدمات توفير ونشر معلومات وبيانات حديثة وموثوق بها تساعد على تعزيز فهم الجمهور وتأبيده لعمليات البنك المركزي وسياساته. ويعمل هذا الجهاز أيضاً على تقديم المعلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام، بما في ذلك آراء وتوقعات البنك حول القضايا التي تهمه أو التي يشارك فيها. وهو، بهذا الصدد، يشكل آلية فعالة لتلقي ردود فعل الأسواق والمؤسسات على الأنباء التي تهم البنك المركزي. ومن الممكن لجهاز المعلومات أن يتفاعل مع الصحافة والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام باستخدام وسائل متنوعة لنشر المعلومات بين فئات المجتمع الرئيسية. ومن هذه الوسائل شبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، والإيضاحات الشفوية التي يقدمها كبار المسؤولين والموظفين في البنك المركزي. ومن الممكن أيضاً لجهاز المعلومات أن يقوم بدور للتوعية العامة بوسائل تشمل: ترتيب زيارة الجمهور للبنك المركزي، وزيارة المسؤولين والموظفين في البنك المركزي للمؤسسات العامة، بما في ذلك المدارس والمجتمعات المحلية؛ والقيام بتنظيم المؤتمرات حول القضايا الوثيقة الصلة بالسياسة النقدية وعمل البنك المركزي، توجه إلى المتخصصين وفي بعض الأحيان إلى الجمهور بمختلف فئاته؛ والمحافظة على تراث العملة وسكها بإنشاء متاحف تعرض مجموعات النقود وتطور أعمال البنك المركزي وكيفية تسيرها.

التطبيق

توجد لدى معظم البنوك المركزية وحدة للشؤون الخارجية أو العامة، تقيم علاقات مع الجمهور بعيدا عن الصحافة (ولكنها قد تتعامل، في حالات محدودة، مع الصحافة ووسائل الإعلام). وتقوم بالإجابة على أسئلة الجمهور بشأن عمليات البنك المركزي، وتقديم معلومات خاصة بالقطاعين النقدي والمالي ووثيقة الصلة بالبنك المركزي. وفي بعض البلدان، يقيم جهاز المعلومات بالبنك المركزي علاقات مع ممثلي الصناعة، ونقابات العمال، وجمعيات المستهلكين وغيرها من جماعات الدفاع عن الحقوق، والمدارس، ومجتمعات القرى.

وفي معظم البنوك المركزية، يقوم جهاز المعلومات العام، بصفة أساسية، بالوظائف التالية: نشر قرارات السياسة النقدية والإعلانات الخاصة بها، وتوفير معلومات عن الأهداف التشغيلية والبيانات الإحصائية والبحوث. وتحرص معظم البنوك المركزية دور جهاز خدمات المعلومات في إتاحة إطلاع الجمهور على البيانات العامة، والخطب، وبحوث الخبراء، وشؤون الموظفين وفرص العمل الوظيفي، والتشريعات واللوائح التنظيمية ذات الصلة، والهيكل التنظيمي، ووصلات شبكة الإنترنت بالمواقع المعنية، وغير ذلك من المعلومات عن العملة وسكها. فضلا عن ذلك، يقيم البنك المركزي علاقات بمندوبي وسائل الإعلام عن طريق جهاز معلوماته.

ويوجد حاليا أكثر من مائة بنك مركزي لديه، على شبكة الإنترنت، مواقع يستخدمها بشكل نشط لتزويد الجمهور بمعلومات عن قضايا متنوعة مثل قانون البنك المركزي أو المهمة المنوطة به، ووصف إطاره التشغيلي، والغايات المستهدفة والأدوات والبيانات، ونصوص الخطب، والبيانات المالية، ونصوص اللوائح التنظيمية الخاصة بشؤون المستهلكين، وقائمة المطبوعات المتاحة (بما في ذلك البحوث المعدة في البنك المركزي)، بالإضافة إلى معلومات عن التوظيف والموظفين وفرص العمل المتاحة.^{٨٨}

يتيح جهاز المعلومات العام في بنك احتياطي أستراليا إطلاع الجمهور العام على جدول زمني يتضمن التواريخ المتوقعة لقيام البنك المركزي بنشر المعلومات، يرد فيه بالتفصيل قائمة بالمطبوعات والبيانات التي ينتظر صدورها في الأشهر الثلاثة التالية. ويقدم البنك أيضا، في موقعه على شبكة الإنترنت، موادا تعليمية لطلبة المدارس الثانوية وأساتذتها.

^{٨٨} توجد، على شبكة الإنترنت، مواقع عديدة تتضمن قوائم ووصلات إلكترونية بمواقع البنوك المركزية على شبكة الإنترنت. انظر بنك التسويات الدولية www.bis.org/cbanks.htm وكذلك Governments on the WWW، gksoft.com/govt/en/currency.html

وتوجد، في بنك إسرائيل، وحدة خاصة مسؤولة عن تزويد وسائل الإعلام والجمهور بمعلومات عن أنشطة البنك وسياساته. وتقوم هذه الوحدة أيضا بإدارة العلاقات العامة للبنك المركزي، وهي مسؤولة عن إصدار بيانات صحفية، وعقد وتنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية، وتزويد الجمهور العام بالمعلومات عن أنشطة البنك، وتقديم المشورة إلى محافظ البنك وكبار المسؤولين بشأن قضايا العلاقات العامة.

ويقيم مصرف لبنان صلات مع مندوبي وسائل الإعلام وينشر نصوص خطب كبار المسؤولين. وتقوم إدارة الإحصاء والبحوث الاقتصادية بنشر بيانات اقتصادية ومالية، كما تصدر نشرات شهرية وربع سنوية وسنوية، بالإضافة إلى بحوث الخبراء. ويقوم مكتب حاكم المصرف بنشر التعاميم الدورية التي يصدرها المصرف المركزي والتي تشرح قرارات سياسته النقدية وإطاره التشغيلي. وتسهم جميع إدارات المصرف في تطوير موقعه على شبكة الإنترنت، وفي الإجابة على الاستفسارات عن طريق البريد الإلكتروني.^{٨٩}

وفي بنك ليتوانيا تقدم شعبة العلاقات العامة خدمات المعلومات مباشرة للجمهور، وتتعاون مع الإدارات الأخرى في إعداد البيانات الرسمية للجمهور، وتزود وسائل الإعلام بمعلومات عن أنشطة البنك، وتجيب على استفسارات الجمهور، وتقوم بالتعليق على ما تنشره الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام، كما تنظم مؤتمرات ومقابلات صحفية مع مسؤولي البنك. ومن جهة أخرى، تنظم شعبة العلاقات العامة برامج متنوعة للتوعية العامة (على سبيل المثال، برامج إذاعية وتلفزيونية خاصة تهدف إلى الدعاية والإعلان عن الأنشطة في متحف بنك ليتوانيا).^{٩٠}

اعتبارات التنفيذ

يوالي طلب الجمهور على المعلومات الزيادة السريعة، ويتوقع القيام بتلبية هذا الطلب بسرعة. ومن ثم يمكن إنشاء مكتب خاص للشؤون العامة يعمل فيه موظفون معينون رسميا، يمكن الاتصال بهم شخصيا أو عن طريق أرقام هاتفية مجانية وبالفاكس والبريد الإلكتروني. ومن الضروري أن يعلن بوضوح عن أرقام الاتصال وأسماء العاملين في هذا المكتب. ومن الضروري أيضا العمل على تحديث المعلومات المنشورة في موقع المكتب على شبكة الإنترنت بانتظام مع مراعاة أن يكون موقع الإنترنت سهل الاستعمال. وعندما يتولى البنك المركزي أيضا مسؤولية السياسات المالية، فإن آلية نشر المعلومات العامة يجب أن تميز بين جوانب المعلومات المختلفة التي يمكن الإفصاح عنها كل في حينه. ويمكن النظر في إنشاء مواقع مستقلة على شبكة الإنترنت لكل مجال من

^{٨٩} انظر: www.bdl.gov.lb أو www.bdliban.com

^{٩٠} انظر: www.lbank.lt

المجالات التي يضطلع بها، أو إنشاء مواقع فرعية منفصلة لكل قطاع من القطاعات. كذلك من الممكن النظر في نشر معلومات بلغة أجنبية إذا كانت المؤسسات المالية الأجنبية نشيطة في البلد المعني، أو إذا كان من المتوقع ورود استفسارات من الخارج، كما أن من الممكن تخصيص قاعة للقراءة مزودة بمواد بحثية عامة، وتقديم معلومات معدة خصيصا للأغراض التعليمية.

٣-٣-١ يجب أن يكون لدى البنك المركزي برنامج للمطبوعات يشمل تقريراً سنوياً.

التفسير والحجيات

يتألف برنامج المطبوعات من إعداد ونشر التقارير والدراسات والكتيبات وأوراق الدراسات لا سيما تلك التي تبلغ وتشرح للجمهور العريض سياسات وأعمال البنك المركزي، بالإضافة إلى عرض آراء البنك حول الموضوعات الاقتصادية والمالية الراهنة. ومن الممكن للتقرير السنوي أن يصف عمل البنك المركزي وعملياته، كما يمكنه أن يتضمن بياناً عن شؤونه المالية. ومن الممكن لهذا التقرير أن يقدم تفاصيل عن التنظيم الداخلي، ومنها أنشطة مجلس الإدارة، كما يمكنه أن يقدم، تبعاً لما يقتضيه الأمر، معلومات عن عمليات البنك المركزي الخاصة بالحكومة والقطاع الخارجي.

ويتيح برنامج المطبوعات للبنك المركزي إطلاع جمهور أوسع نطاقاً على أوراق الدراسات الخاصة والتعليقات والبحوث وآراء المؤسسة حول أنشطتها وجهازها الإداري. ويجب أن يتمكن الجمهور ككل من الحصول على التحليلات والبحوث التي تقوم بها تلك البنوك المركزية. ويمثل برنامج المطبوعات مركزاً لجمع وتبادل المعلومات حول القضايا المتصلة بأعمال البنوك المركزية والسياسات والمشكلات النقدية والمالية. كذلك فإن نشر معلومات غير فنية للتعريف بالمؤشرات الاقتصادية وعمليات البنك المركزي أمر يساعد على تحسين فهم الجمهور ومساندته لسياسات البنك وأنشطته. والواقع أن التقرير السنوي يشكل وثيقة رئيسية للمساعدة. فهو يسهل مراقبة الأداء من جانب الجمهور العام ويتيح للبنك المركزي أن يبلغ عن عملياته ضمن الاقتصاد ككل على مدى فترة مناسبة، كما يقدم معلومات وتقييمات تساعد على وضع السياسة النقدية في منظورها الصحيح.

إن وجود برنامج محدد لإنتاج ونشر برنامج للمطبوعات يتيح للجمهور فكرة عامة منظمة عن مصادر المعلومات، مما يؤدي إلى وجود جمهور أكثر وعياً واطلاعاً. فإمكانية الحصول مباشرة على معلومات عن أنشطة البنك المركزي تشجع تحقيق فهم أفضل لسياسات البنك وأنظمتها، ومدى قدرته على تحمل مسؤولياته وأداء سياساته و ممارساته.

التطبيق

يُتيح عدد كبير من البنوك المركزية للجمهور (مجانا أو لقاء رسم رمزي) الحصول على أوراق البحوث، ونصوص الخطب، وأوراق العمل، والنشرات الشهرية/الربع سنوية، والمراجعة والتحديث، وذلك كجزء من مطبوعاتها التي تصدر بانتظام. وفيما يتعلق بتحديد السعر والبيع، فإن النهج المؤلف هو تحديد سعر المطبوعات بما يعكس تكاليف النشر والتوزيع والترويج (بنك احتياطي أستراليا، بنك بوليفيا المركزي، بنك البرازيل المركزي). وتنتشر بعض البنوك المركزية أيضا (بنك إنجلترا، مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة) كتيبات للمعلومات تتعلق بشؤون المستهلكين. وفي حالة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، فإنه ينشر سلسلة من الكتب الفكاوية (يصدرها بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك) تتضمن وصفا غير فني لدور البنك المركزي ووظائفه، والسياسة النقدية والعمل المصرفي. وهناك بنوك مركزية تنتشر بعض هذه المطبوعات في مواقعها على شبكة الإنترنت.

تنتشر جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا تقريرا سنويا يشمل عادة تقريرا موجزا عن تطورات الاقتصاد وأنشطة المؤسسة وبياناتها المالية. وفي معظم الحالات، يشترط التشريع على البنك المركزي أن ينشر تقريرا سنويا. ويتم في عديد من التقارير السنوية استعراض بيان البنك المركزي حول أداء السياسة النقدية، وتقييم السياسات المتبعة في الفترة السابقة، وكذا الإشارة إلى السياسات المحتمل اتباعها في الفترة التالية.

وتختلف محتويات التقارير السنوية باختلاف البنوك المركزية، وهي تغطي معلومات عن تطورات السياسة الاقتصادية والنقدية، وبيان مهمة البنك، والتغييرات التشريعية ذات الصلة، وأهم الأنظمة والمطبوعات الدورية الصادرة، إذا لزم الأمر، التطورات الخاصة بأنظمة المدفوعات والقطاع المصرفي والرقابة المصرفية، والهيكل الداخلي والمعلومات الإحصائية عن الكليات النقدية، والدين الحكومي، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة. وتتضمن بعض التقارير السنوية (بنك إندونيسيا، مجلس الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة) سجلا زمنيا لأهم التدابير المتخذة بخصوص السياسات النقدية والائتمانية. وقد ظهر مؤخرا اتجاه لتقديم بيانات منفصلة بالإضافة إلى تقرير حول نظام المدفوعات (بنك أرمينيا المركزي، بنك إنجلترا، البنك المركزي الأوروبي، بنك سلوفينيا). (انظر أيضا القسم ٣-٥ والقسم ١-٣-٥).

وفي السنوات الأخيرة، نشرت بعض البنوك المركزية تقارير منفصلة عن السياسة النقدية وتقريراً عن التضخم (بنك كندا، بنك إنجلترا، بنك إسرائيل، بنك كوريا) (انظر القسم ٢-٤ والقسم ٢-٤-١). ونتيجة لذلك، تشمل

التقارير السنوية لهذه البنوك درجة تغطية أقل لتطورات السياسة النقدية والتطورات الاقتصادية الكلية. وينشر بنك احتياطي أستراليا التقارير الخاصة بالسياسة النقدية على أساس ربع سنوي، علماً بأن اثنين من تلك التقارير يتخذان شكل بيان نصف سنوي عن السياسة النقدية، الذي يرفق ببيان محافظ البنك المركزي أمام البرلمان. ومنذ سنة ١٩٩٨، حين بدأ البنك الوطني التشيكي باستهداف معدل التضخم في سياسته النقدية، يقدم البنك إلى البرلمان تقريراً ربع سنوي عن التضخم إضافة إلى تقريره السنوي.

وتنشر البنوك المركزية تقاريرها السنوية في أوقات مختلفة بعد انتهاء فترة الإبلاغ. وتتراوح فترة النشر بين شهرين من انتهاء السنة المالية (بنك احتياطي أستراليا، بنك احتياطي الهند، بنك كندا) وثلاثة أشهر (البنك الوطني الدانمركي، البنك المركزي الأوروبي، بنك إسرائيل). ويشترط على بنوك مركزية عديدة أن تقدم تقريرها أولاً إلى وزير المالية ثم إلى السلطة التشريعية (بنك كندا، بنك جورجيا الوطني، بنك إسرائيل، بنك ترينيداد وتوباغو المركزي). وتتيح معظم البنوك المركزية للجمهور أن يحصل بسهولة على تقريرها السنوي بنشره في موقعها على شبكة الإنترنت وتوزيعه عبر وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى، ترسل معظم البنوك المركزية نسخاً من التقرير السنوي بالبريد إلى الأطراف المعنية، كما تباع هذه التقارير في المكتبات.

وينشر بنك كندا "وثائق مرجعية" عبارة عن مقالات قصيرة تشرح مختلف الموضوعات المتعلقة بأهم وظائف البنك المركزي، مثل السياسة النقدية والتضخم وسعر الفائدة المصرفية والأوضاع النقدية وأهداف التحكم في التضخم ومزايا التضخم المنخفض ومؤشر أسعار المستهلك وانحياز المقاييس. ويتصف التقرير السنوي لبنك كندا بكثير من خصائص التقارير السنوية لمؤسسات القطاع الخاص، ومنها تكوين مجلس الإدارة وكيفية إدارته، وتقارير عن أهم العمليات الأخرى غير عمليات السياسة النقدية.

وينشر بنك احتياطي نيوزيلندا مجموعة شاملة من المطبوعات تتضمن معلومات موجهة إلى فئات معينة. وهي تشمل نشرة ربع سنوية، وخطب مطبوعة تنشر في موقع البنك على شبكة الإنترنت، فضلاً عن كتيبات تفسيرية ونشرات للمعلومات وتقارير سنوي. ويتضمن التقرير السنوي مجموعة شاملة من المعلومات عن هيكل البنك وأهم أنشطة البنك خلال السنة، ومعلومات عن الميزانية والنفقات، وهيكل الشركات ومعلومات أخرى عن الأداء، بالإضافة إلى بيانات مالية.

وفي المملكة المتحدة، ينشر بنك إنجلترا في تقريره السنوي قرارات لجنة السياسة النقدية، ومعلومات عن عمليات البنك الأخرى وعن مركزه المالي. وينص قانون بنك إنجلترا لسنة ١٩٩٨ على أن لجنة فرعية مؤلفة من غير المديرين التنفيذيين في البنك يجب أن تتابع أداء البنك في تنفيذ سياسته النقدية وتحقيق أهدافه واستراتيجيته الخاصة بالاستقرار المالي، وتنشر هذه المراجعة في تقرير البنك السنوي.

ويغطي التقرير السنوي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية واقتصاد الولايات المتحدة، وسجلات تدابير السياسة النقدية التي يتخذها المجلس، ومحاضر اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، وشؤون المجتمع والمستهلكين. والقوانين التي تم إصدارها، والرقابة واللوائح المصرفية، وقضايا تبسيط الأنظمة، وأنشطة بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية، والبيانات المالية، والجداول الإحصائية.

اعتبارات التنفيذ

قد يتضمن برنامج المطبوعات إرشادات مكتوبة عن أنواع المطبوعات وعدد مرات صدورها. ويصف هذا البرنامج مجموعة من المطبوعات تشمل، على الأقل، التقرير السنوي والملحق الإحصائي، وفي حالات كثيرة النشرات ربع السنوية والتقارير الخاصة بأحداث معينة، والبيانات الصحفية، والتصريحات العامة، والكتب والمقالات، والنشرات. ومن الممكن للبرنامج أن يصف وسائل إتاحة هذه المواد، وسياسات التسعير التي يتبعها البنك المركزي. ومن الممكن أيضا إطلاع الجمهور على صدور مطبوعات جديدة، كما يمكن للبنك المركزي من حين لآخر أن يقوم بالدعاية، مثلا، لخدمات جهازه معلوماته بنشر إعلان في صحيفة واسعة الانتشار، وتقديم معلومات عن طريقة الوصول إلى موقعه على شبكة الإنترنت، وإلقاء الضوء على مجموعة من المطبوعات، وذكر قائمة بالإصدارات الجديدة.

٣-٣-٢ يتعين على كبار المسؤولين في البنك المركزي أن يكونوا على استعداد لشرح هدف (أو أهداف) المؤسسة وأداءها للجمهور، مع تحييد نشر تصريحاتهم للجمهور.

التفسير والحيثيات

إن ظهور كبار مسؤولي البنك المركزي المسؤولين عن سياسات البنك وعملياته في اجتماعات عامة تضم فئات الجمهور المختلفة، يمثل فرصة لشرح دور ووظائف وأهداف وأداء هذه السياسات. إن وجود جمهور واسع واطلاع سيجعل بإمكانه اتخاذ قرارات مالية أكثر منطقية، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى تشكيل قاعدة شعبية تدعم سياسات البنك المركزي وتعزز، بالتالي، مصداقيته. وبإمكان المشاركين في السوق أيضا، التأكد من تقديراتهم الخاصة من خلال مقارنتها بالتقديرات التي تتضمنها البيانات الرسمية، كما أن بإمكانهم تحديد الفجوات في أعمال البنك واحتمال افتقارها للتطابق. ومن جهة أخرى، من الممكن أن تقدم البيانات العامة التي يدلي بها

مسؤولو البنك المركزي مؤشرا للرؤية المتوسطة والطويلة الأجل التي يستطيع السوق الاسترشاد بها، مما قد يحدد بعضا من جوانب عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسة النقدية. إن القيام بمناقشة عامة دورية لكيفية تسيير سياسات وعمليات البنك المركزي بالقياس إلى غاياته وأهدافه أمر يشجع على مزيد من الشفافية والمساءلة في عمليات البنك المركزي. والواقع أن نشر مثل هذه التفسيرات يتيح إطلاع الجمهور العريض على المعلومات على أساس منتظم، ويوسع قاعدة فئات الجمهور المعنية.

التطبيق

تشرح معظم البنوك المركزية أهدافها وأدائها عن طريق كبار المسؤولين الذين يشاركون في صنع السياسات. ويقومون بذلك عن طريق الخطب العامة، والمقابلات الصحفية، والمشاركة في اجتماعات تنظمها مختلف الفئات الاجتماعية ومؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المحلي. وتنتشر بنوك مركزية كثيرة التصريحات المكتوبة التي تم الإدلاء بها في تلك المناسبات في نشرة البنك المركزي ومطبوعاته الأخرى، كما تفعل ذلك عن طريق مطبوعات أخرى كالصحف ومجلات الأعمال والمجلات الأكاديمية ورسائل الأخبار الخاصة بالمجتمعات المحلية. وفي كثير من الحالات، تنتشر هذه النصوص في موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت أو موقع الوكالة التي قامت بتنظيم الاجتماع العام. وثمة شكل آخر مألوف هو المثل أمام السلطة التشريعية، أو أمام لجان برلمانية معنية بالشؤون الاقتصادية والمالية. (انظر القسم ٤-١).

ويظهر كبار المسؤولين في بنك احتياطي أستراليا في مناسبات عامة تشمل مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي، وذلك مرة كل شهر في المتوسط.

يلقي محافظ بنك كندا ما يقرب من اثنتي عشرة خطبة في السنة (كما يمثل أمام اللجان البرلمانية ثلاث مرات في السنة). كذلك يلقي نواب المحافظ خطبا تتراوح بين عشر إلى عشرين خطبة حول موضوعات تتصل بأهداف البنك المركزي وأدائه.

٤-٣ يجب أن تتاح نصوص اللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي بسهولة للجمهور.

التفسير والحيثيات

اللوائح التنظيمية، ويشار إليها أحيانا على أنها تشريع فرعي أو ثانوي، هي قاعدة أو أمر له وضع قانونية وتصدره عادة سلطة تنفيذية (البنك المركزي) منشأة بقانون. ويجب أن يكون في استطاعة الجمهور الحصول بسهولة وسرعة على هذه اللوائح التنظيمية.

والواقع أن إتاحة هذه اللوائح التنظيمية وسهولة الحصول عليها أمر يحسن الشفافية ويفرض المساءلة على كل من السلطة القائمة بإصدارها والمؤسسات المالية التي تتأثر بها. وهذا دليل أيضا على اتساق المنهج، كما أنه يحسن معرفة الجمهور العام وفهمه للسياسة النقدية. كذلك يساعد اتساع نطاق الحصول على هذه المعلومات على تحقيق شفافية إطار السياسة النقدية وتشغيلها بالنسبة للمؤسسات المالية والمستهلكين والمستثمرين، كما يحد من السمة الوقتية والتطبيق التعسفي للإجراءات والممارسات. ومن جهة أخرى، فإن إمكانية الحصول على نصوص اللوائح التنظيمية التي تصدرها البنوك المركزية يتيح لمن يحتمل دخولهم إلى أسواق الائتمان معلومات عن الشروط التنظيمية التي يجب الوفاء بها للاستفادة من مختلف التسهيلات التي تقدمها البنوك المركزية.^{٩١}

التطبيق

تتيح معظم البنوك المركزية للجمهور الحصول مباشرة على نصوص اللوائح التنظيمية التي تصدرها. وفي معظم الحالات، تنشر هذه اللوائح في مطبوعات الحكومة الرسمية، أو في السجل أو الجريدة الرسمية، كما تنشر في النشرات والمجلات الدورية التي يصدرها البنك المركزي. وفي حالات عديدة، يتم نشر اللوائح التنظيمية بكاملها في التقرير السنوي (بنك بوليفيا المركزي، بنك كوستاريكا المركزي، البنك الوطني الدانمركي، بنك إسرائيل، بنك نيجيريا المركزي). وفي حالات كثيرة، تنشر نصوص اللوائح التنظيمية للجمهور عن طريق وسائل الإعلام وموقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت (السلطة النقدية لهونغ كونغ، بنك كوريا، بنك ترينيداد وتوباغو المركزي). وتقدم نصوص هذه اللوائح التنظيمية عادة مجانا أو مقابل رسم رمزي لتغطية تكاليف النشر.

^{٩١} انظر الإطار رقم ٣-٢ في القسم ٧-٥ من الجزء الثالث من الوثيقة المساندة للإطلاع على بعض سمات شفافية اللوائح التنظيمية.

ويتم نشر اللوائح التنظيمية لبنك شيلي المركزي على شكل مجموعات متكاملة، مثل مجموعة الأنظمة المالية وأنظمة الصرف الأجنبي. وتنتشر في موقع البنك على شبكة الإنترنت نسخة مستوفاة للمجموعات المتكاملة وقرارات إدارة البنك التي تقابلها والمعدلة لها.^{٩٢} كذلك تنشر نصوص المطبوعات الدورية الموجهة إلى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

اعتبارات التنفيذ

يجب الإعلان بوضوح عن مصادر نصوص اللوائح التنظيمية والإرشادات المعمول بها، ويجب تحديدها بسهولة في مطبوعات البنك المركزي ونشرها في موقع البنك على شبكة الإنترنت. كذلك فإن انتظام صدور المعلومات ووثوقها هما من أهم الاعتبارات الرئيسية. وبالتالي، يجب القيام بانتظام، بتحديث المعلومات المنشورة في مواقع شبكة الإنترنت. ومن الممكن للبنك المركزي أن ينشر مقالات دورية تشرح قواعده ولوائحه التنظيمية، كما يمكن النظر في إعداد ملخصات لشرح اللوائح التنظيمية بأسلوب لا يتسم بالتعقيد الفني.

^{٩٢} انظر: www.bcentral.cl